



2023/0111614/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف



The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the United Nations office in Geneva, and with reference to **the commemoration of the International Day of Solidarity with the Palestinian People** which will take place on Wednesday, November 29th 2023, in accordance with General Assembly resolution 32/40B of 2 December 1977.

The Permanent Mission of the State of Qatar has the honor to transmit, herewith, copy of the Statement of H.H. Sheikh Tamim bin Hamad AL-THANI, Emir of the State of Qatar, on this occasion.

The Permanent Mission of the State of Qatar would highly appreciate if a confirmation of receipt of the attached statement be sent to the Permanent Mission through the following email address: geneva@mofa.gov.qa;

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the United Nations office in Geneva, the assurances of its highest consideration.

Geneva, November 29th 2023



United Nations office in Geneva
Palais des Nations
1211 Geneva 10
Email: unog.political@un.org



رسالة موجهة من
حضره صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

إلى
الاحتفال السنوي المقام بمناسبة
اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

29 نوفمبر 2023

مقار الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

باسمي وباسم حكومة وشعب دولة قطر، أوجه هذه الرسالة بمناسبة الاحتفال بيوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، مؤكدين وقوف دولة قطر إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في محتته وتضامنها معه في نضاله العادل لاستعادة أرضه ومقدساته وحقوقه.

السيدات والسادة ،

اليوم يواجه سكان قطاع غزة، معاناة غير مسبوقة يزيدوها تعقيداً قادياً إسرائيل في عدوانها السافر على المدنيين العزل ويضاعف من حدتها صمت المجتمع الدولي وتجاهل القوى الفاعلة للكارثة الإنسانية التي يعيشونها فقوات الاحتلال الإسرائيلي لم تتوخ عن استهداف المدنيين والمرافق المدنية المحرومة من مستشفيات ومدارس ومساجد وكنائس ومراكيز إيواء اللاجئين ومنشآت الأمم المتحدة، علاوة على قطع سبل الحياة من الماء والغذاء والدواء والوقود عن جميع سكان القطاع. إننا ندين وبشدة جميع هذه الأفعال غير المشروعة التي تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان بوصفها جرائم حرب يجب مساءلة مرتكبيها. ويجب رفض كل محاولة لتبريرها بأي شكل ،

فحتى الحروب لها قواعد لا يجوز لأحد أن يضرب عرض الحائط بها. كما يجب رفض أية محاولات للتغيير الجماعي للشعب الفلسطيني من أرضه، فذلك انتهاك جسيم للقانون الدولي يرقى إلى التطهير العرقي، لا سيما بالنظر إلى تصريحات المسؤولين الإسرائيليين التي تستهين بالحياة والكرامة الإنسانية للفلسطينيين.

لقد أدت الحرب الإسرائيلية والاعتداءات الهمجية على سكان قطاع غزة إلى وقوع عشرات الآلاف من الضحايا الأبرياء، من فيهم القتلى والجرحى والمفقودين تحت الركام، الذين يشكل الأطفال والنساء أكثر من ثلثتهم. وهذا ما حدا بالأمم المتحدة إلى التحذير من تحول القطاع إلى مقبرة للأطفال، ودفع مجلس الأمن إلى أن يعتمد، بعد طول انتظار، قراره رقم 2712 الذي دعا إلى هدن إنسانية عاجلة ومتعددة. إننا نطالب بالتنفيذ الكامل لذلك القرار، وكذلك جميع أحكام القرار الأخير للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، بما فيها تنفيذ هدنة إنسانية فورية ودائمة، وحماية المدنيين، وتوفير السلع والخدمات الأساسية للمدنيين، وتسهيل إيصال المعونة الإنسانية وحرية الحركة للعاملين في المجال الإنساني والطبي وللمصابين. وفي هذا السياق يتتعين على المجتمع الدولي القيام بمسؤولياته القانونية والأخلاقية والعمل على رفع الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني وتقديم الحماية الدولية له، مع تجنب الانتقائية في التعامل مع الضحايا المدنيين حفاظاً على مصداقية القانون الدولي والمنظومة الدولية.

السيدات والساسة،

لقد أكدت دولة قطر إرادتها لاستهداف المدنيين كافةً بدون تمييز. وانطلاقاً من إيمانها بالسبل السلمية لتسوية النزاعات، فقد بذلت منذ بداية التصعيد الراهن جهوداً دبلوماسية حثيثة مع الشركاء الإقليميين والدوليين بغية خفض التصعيد وتجنب نسب المدنين تبعات المواجهات العسكرية، والخليولة دون اتساع دائرة الصراع، ومعالجة المسائل الإنسانية بما فيها إطلاق سراح الأسرى وإيصال المساعدات العاجلة. وبفضل من الله فقد نجحت الوساطة القطرية المصرية الأمريكية في الوصول إلى هدنة واطلاق سراح عدد من الأسرى والمحتجزين من الجانبين وتؤكد على أن دولة قطر ستواصل مساعيها الدبلوماسية وبذل ما يسعها إلى استمرار الهدنة ووقف هذه الحرب وتحقيق السلام الدائم في المنطقة.

وفي المجال الإنساني، سارعت دولة قطر على مدى الأسابيع الماضية إلى تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة، وذلك سيراً على نهجها الثابت في تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية للشعب الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة، وذلك بالتنسيق مع الأمم المتحدة.

السيدات واللadies،

لا يمكن النظر إلى الأحداث الجارية بعزل عن واقع الاحتلال والاستيطان المستمر منذ عقود طويلة، وحصار قطاع غزة المستمر منذ 17 عاماً، وكذلك سياسة تهويد القدس ومحاولات المساس بالوضع التاريخي والقانوني القائم للأماكن المقدسة، والاعتداءات المتكررة على المقدسات الإسلامية والمسيحية وحرية العبادة، وعنف المستوطنين ضد الفلسطينيين العزل وهدم الممتلكات والاعتقالات التعسفية وتقيد حرية التنقل وغير ذلك من الممارسات غير المشروعة من قبل السلطة القائمة بالاحتلال التي أصبحت تتخذ شكل نظام فصل عنصري. فحتى قبل التصعيد الراهن فاق عدد ضحايا العنف الإسرائيلي من المدنيين الفلسطينيين هذا العام أي عام مضى واتخذت إجراءات سلطات الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين منحى تصعيديا واستفزازيا خطيرا، خاصة الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى المبارك التي نكرر إدانتها باعتبارها انتهاكا صارخا للقانون الدولي واستفزازا لشاعر المسلمين حول العالم.

لقد دعمت دولة قطر باستمرار المبادرة العربية لتسوية القضية الفلسطينية. وحضرت مراتا من عواقب رفض الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أي حل سياسي عادل وفق مبادئ الشرعية الدولية، ومن مخاطر تفاسع المجتمع الدولي عن مسؤولية التصدي للاحتلال غير المشروع، الذي أصبح يتتخذ شكل نظام فصل عنصري.

والى يوم، نؤكد أن ما تقوم به إسرائيل من عقاب جماعي لكل سكان قطاع غزة لا يمكن مطلقاً أن يكون هو السبيل لتحقيق السلام. فالسلام العادل والشامل والدائم لن يتحقق إلا من خلال تطبيق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وعلى أساس مبدأ حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وحصول الشعب الفلسطيني على جميع حقوقه غير القابلة للتصريف.

السيدات والسادة،

ختاماً، نثمن الجهدود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها وشركاؤها في تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني لا سيما في قطاع غزة. ونقدر على وجه الخصوص التضحيات الجليلة التي قدمها العاملون في المجال الإنساني والصحي وموظفو الأمم المتحدة، وتحديداً وكالة الأونروا، لا سيما أولئك الذين ضحوا بأعز ما يملكون في سبيل أداء واجبهم. كما نعرب عن الشكر للجنة المعنية بمارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمم المتحدة على الجهود المبذولة لمساعدة الشعب الفلسطيني ودعم حصوله على حقوقه المشروعة.

وشكراً لكم.